

تغيّر مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في
تطوّرها واستمرار حركتها

THE CHANGING SOURCES OF ISLAMIC LAW ACROSS
HISTORICAL PERIODS AND THEIR ROLE IN ITS EVOLUTION
AND CONTINUOUS MOVEMENT

Muhammad Atiq-ur-Rehman

Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
matiqleads@gmail.com

ملخص البحث

Article Progress

Received: 16 Feb 2026
Revised : 28 Mar 2026
Accepted: 3 April 2026

* Corresponding
Authors:

**Muhammad Atiq-ur-
Rehman**

E-mail:
matiqleads@gmail.com

تناول هذه الورقة البحثية المراحل التطورية للشريعة الإسلامية، وكيف حددت هذه الشريعة الفترات التاريخية، وبأي شكل هي توجد أماماً اليوم- لقد استمرت عجلة الشريعة الإسلامية في الدوران عبر مساراتها وفتراتها المختلفة، دون أي توقف- خلال العصر النبوي، اعتمد القانون الإسلامي على الوحي- وفي العصر ما بعد النبوي، بقيت مصادر القانون على حالها، ولكن برزت الحاجة إلى الفقهاء تدريجياً. مصادر الشريعة الإسلامية ثابتة في أصلها ولكن عبر الفترات التاريخية كانت هناك تغييرات في استخدامها وتطبيقاتها. توضح هذه الدراسة ما إذا كانت هذه التغييرات علامة على التطور أم أنها تحدث نتيجة لتأثيرات الظروف والأحداث. إن المشكلة الأساسية في البحث الحالي هي توضيح التغييرات في الفترات التاريخية المختلفة للقانون الإسلامي وعلاقتها بالتطور القانوني. دراسة التغييرات التي طرأت على مصادر الشريعة الإسلامية والقانون الإسلامي خلال مختلف الفترات التاريخية- وفهم تأثير المذاهب الفقهية وتوجهات الفقهاء وهو يوضح الدور المهم الذي لعبته هذه التغييرات في تطوّر الشريعة الإسلامية، ويبيّن يوضح أن الشريعة الإسلامية هي شريعة ديناميكية، وكيف تعمل كنظام متطور. في هذا البحث، سيتم اعتماد المنهجية التحليلية لفهم التغييرات التي طرأت خلال الفترات التاريخية، وأسبابها، والآثار التي أحدثت- سيستخدم المنهج المقارن لدراسة مختلف المذاهب الفكرية، إلى جانب دراسة المصادر

الأولية والثانوية للشريعة الإسلامية، مثل مبادئ الفقه والكتب الفقهية والأبحاث المعاصرة. تظهر هذه الدراسة أن مصادر الشريعة الإسلامية ثابتة في جوهرها بشكل أساسي، ولكن على مرّ العصور التاريخية طرأت تغييرات تطويرية على تطبيق هذه المصادر. ويترتب على ذلك أن القانون الإسلامي هو نظام متطور، يظل متمسكاً بمبادئه الأساسية عبر الزمن، بينما يحدث تغييرات في تطبيقه وفقاً للظروف والأحداث. يتناول هذا البحث أساليب وسمات الفقه في العصور المختلفة، ويوضح سمات النظام القضائي - ويعدّ هذا البحث، على وجه الخصوص دليلاً قاطعاً لمن يعتبرون القانون الإسلامي جامداً، على أنه القانون الإسلامي دينامي ومتطور وأن الشريعة الإسلامية دينامية وليست جامدة. يمر القانون الإسلامي بمراحل متعددة، مما يجعله نظاماً دينامياً. وتظهر هذه الدينامية استقرار القانون الإسلامي وقدرته على مواجهة تحديات كل زمان، كما تثبت طبيعته التطورية قدرته على تقديم حلول لجميع أنواع القضايا المعقدة في أي عصر، والحفاظ على استدامة النظام القانوني.

الكلمات المفتاحية: مصادر، القانون الإسلامي، النظام القانوني، الدينامي، التطور، الفقه، التطور التاريخي، الحركية

ABSTRACT

This research paper discusses the evolutionary stages of Islamic law, how Islamic law has defined historical periods and in what form it exists before us today. The historical wheel of Islamic law has kept moving, rolling through the paths or different periods, without any stagnation. During the Prophetic era, Islamic law depended on revelation. In the post-Prophetic era, the sources of law remained the same, but gradually the need for jurists became apparent. The sources of Islamic law remain fundamentally constant, while their use and application have evolved over time. This study clarifies whether these changes are indicative of development or a result of the influence of circumstances. The central problem addressed in this research is to explain the changes in Islamic law during different historical periods and their relationship to legal development. This study examines the changes that have occurred in the sources of Islamic law and jurisprudence

throughout different historical periods. It highlights the significant role. These changes played in the development of Islamic law and demonstrates how it functions as an evolving framework. This research will adopt analytical and comparative methodology to examine different schools of thought, as well as to study primary and secondary sources of Islamic law, such as the principles of jurisprudence, books of jurisprudence, and modern research. This study shows that the sources of Islamic law are stable in their origin, but there have been evolutionary changes in the application of the sources of Islamic law over historical periods. This leads to the conclusion that Islamic law is an evolving system that remains true to its foundations while adapting its application to changing circumstances. This research describes the styles and character traits of jurisprudential eras and clarifies the character traits of the judicial system. In particular, this research is a clear demonstration to those who consider Islamic law static, how Islamic law is dynamic and not static. Islamic law goes through various stages, so it is dynamic. Dynamism shows that Islamic law is stable and faces the challenges of all times. The evolutionary nature of Islamic law proves that it provides solutions to all kinds of difficult cases of any era and keeps the legal system sustainable.

Keywords: Sources, Islamic Law, Legal System, Dynamic, Evolution, Jurisprudence, Historical Development, Movement.

المقدمة

من الواضح أن وحي الله تعالى هو أساس وضع الشريعة الإسلامية، وقد بدأ برسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ففي عصر النبوة، كان النظام القضائي والقانون مرتكزاً على مصدر واحد، وهو النبي محمد صلى الله عليه وسلم. خلال هذه الفترة، كان القرآن الكريم المصدر الأول، وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم المصدر الثاني للشريعة الإسلامية. وفي وقت لاحق، خلال عهد الصحابة، استمدت الشريعة الإسلامية من القرآن والسنة، وأضيف إليها الإجماع.

القانون الإسلامي نظام فريد من نوعه، يتميز بثباته وقوته في أصله، مع كونه حركياً في تطبيقه العملي عبر الفترات التاريخية، إذ يحمل في داخله ديناميكية تطويرية و حركة مستمرة. شهدت مصادر القانون الإسلامي عبر العصور التاريخية المختلفة تغيرات في استخدامها وتطبيقها وترجيحها، مما أسهم في تطوير هذا القانون

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

والحفاظ عليه حيًا وخالِدًا. وتتناول هذه الدراسة الحالية كيفية إسهام هذا التغيير في إبقاء القانون الإسلامي نظاماً مستداماً وفعالاً وحيًا خالِدًا.

الديناميكية هي قدرة تتيح الإستجابة للظروف المتغيرة وتُنشئ في داخلها مرونة مع الثبات على الأصل، وهذه ميزة فريدة في القانون الإسلامي. الاستمرار في الحركة يعني التقدم دون توقف وقطع مراحل التطور، وهذا يشير إلى أن القانون ليس جامدًا بل هو متحرك، الذي يفضله بقي هذا القانون حيًا وفعالًا عبر مختلف العصور. ويُقصد بالتطور هو التقدم التدريجي للقانون الإسلامي، الذي جعل هذا القانون يتخذ شكلًا منظمًا وواضحًا مع مرور الوقت.

مع اتساع رقعة الدول الإسلامية، ازداد عدد القضايا الناجمة عن هذا التوسع، وكانت هذه القضايا تحل بالاجتهاد، وهو دليل بارز على الحيوية والتطور (Al-Shafi'i, 1991). وهكذا، ازدادت مصادر القانون في الشريعة الإسلامية تدريجيًا، مما أبرز السلطة القانونية بشكل فريد (Al-Mawardi, 1996)، وأصبح هذا أساسًا للنظام القانوني المتطور.

أهداف البحث:

- دراسة التغيرات التي طرأت على مصادر الشريعة الإسلامية والقانون الإسلامي خلال مختلف الفترات التاريخية.
- وهو يوضح الدور المهم الذي لعبته هذه التغييرات في تطوّر الشريعة الإسلامية.
- فهم تأثير المذاهب الفقهية وتوجهات الفقهاء.
- يوضح أن الشريعة الإسلامية هي شريعة ديناميكية، وكيف تعمل كنظام متطور.

الدراسات السابقة:

يقدم الفقه الإسلامي إرشادات شاملة حول مصادر الشريعة الإسلامية والنظام القضائي. وتشمل كتب الفقه الكلاسيكية مبادئ الفقه. ظهرت البداية الرسمية للنظام القضائي الإسلامي في القرن الثالث الهجري، حيث بدأ أبو بكر عمرو الخفاف في تجميع منهجي للفقه الإسلامي الكلاسيكي، وهو كتاب "أدب القاضي". وتكمن ميزة هذا الكتاب في أنه يحدد الالتزامات الأخلاقية وقواعد الإثبات واجراءات النظر في القضايا وكفاءة القضاة في ضوء المبادئ، ولكنه لا يرتبط كثيراً بمصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية (al-Khassaf, 1978).

يُعد كتاب "الأحكام السلطانية" أفضل ما ألفه الإمام الماوردي في مجال مصادر الشريعة الإسلامية والقضاء. ويحتوي هذا الكتاب على عرض تفصيلي لهيكل السلطة القضائية للدولة ونظام القضاء. إلا أنه لا يتطرق إلى مصادر الشريعة الإسلامية عبر العصور. وهو ما يُظهر الطابع الديناميكي للشريعة الإسلامية (Mawardi, 2000).

ألف الإمام السرخسي كتاباً شاملاً عن النظام القضائي في الفقه الإسلامي يسمي "المبسوط"، يتضمن شرحاً مفصلاً للإجراءات القضائية، والقضايا، والأدلة، والأحكام، وجميع المسائل التي تجعل العملية القضائية متينة ومستدامة. ولكنه لم يشر إلى التقسيم المنهجي لمصادر الفقه الإسلامي التي توضح تطور الفقه الإسلامي (Imam Sarakhsi, 2017).

وقد وصف الإمام الغزالي في كتابه "المستصفى من علم الأصول" أهداف الشريعة الإسلامية، حيث شرح مبادئ الاستدلال بالتفصيل. وإلى جانب ذلك، تم تقييم بنية الاجتهاد والتوفيق في جميع جوانب العدالة، إلا أن الكتاب لم يتطرق كثيراً إلى مصادر الشريعة الإسلامية عبر العصور التاريخية (al-Ghazzali, 1997).

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

قدّم فخر الدين الرازي في كتابه الفقهي "المحصل في علم أصول الفقه" حججاً عقلانية ومنطقية عند تصنيف أدلة الشريعة. وقد كُتِبَ الكثير عن موضوعي القياس والاستدلال، ولكن لا يوجد سوى القليل من المواد التي تناقش الاجتهاد وتغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها وحركتها المستمرة (Razi, 1992).

كتاب "إعلام الموقعين" لابن القيم الجوزية هو كتاب شامل في مجال الفقه الإسلامي، يتضمن مناقشة مفصلة حول الشريعة الإسلامية بشكل عام، إلا أن مصادر الشريعة الإسلامية عبر تاريخ الإسلام لم تُذكر بطريقة منهجية ومتسقة تُبين الجانب التطوري للشريعة الإسلامية (Ibn Qayyim, 1955). وقد تم تعزيز النظام القضائي من خلال مناقشة مزايا الشريعة الإسلامية في كتاب الإمام الشاطبي "الموافقات" حيث اتضح من ذلك أنّ الهدف الرئيسي للشريعة الإسلامية هو تحقيق العدالة، وليس مجرد ذكر مصادر الشريعة الإسلامية، فضلاً عن ديناميكيته وحركتها اللتين تشكلان السمة الرئيسية للقانون الإسلامي (al-Shatibi, 2004).

كتاب "تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام" من تأليف ابن فرحون المالكي، ويتناول آداب القاضي، وطريقة الشهادة، و آداب الإستماع إلى القضية، وإجراءات كتابة الحكم، وقواعد الكتابة. إلى جانب ذلك، يتضمن الكتاب إرشادات بشأن المعايير الأخلاقية، ولكنه لا يتناول مصادر الشريعة الإسلامية عبر العصور التاريخية (Ibn Farhun, 1980).

تمت مناقشة بنية الشريعة الإسلامية وجوانبها المؤسسية في كتاب "مقدمة في القانون الإسلامي" للكاتب جان ميكسي ولم يرد فيه ذكر لمصادر الشريعة الإسلامية ولا للديناميكية والحركة اللتين تشكلان السمة الرئيسية للشريعة الإسلامية (Makdisi, 2019).

7 تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

وقد قام هاشم كالي من العصر المعاصر بتحديث مبادئ الفقه وإعادة بناء الاجتهاد، ويرد عمله في كتاب "مبادئ الفقه الإسلامي"، ولكن هناك تحليل أقل للتطبيق العملي للاجتهاد ومفهوم الحركة (Kamali, 1989).

ويصف وائل حلاق التطور التاريخي للشريعة الإسلامية في كتابه "نشأة وتطور القانون الإسلامي"، الذي يصف الهيكل المؤسسي ولكنه لا يناقش الفترات التاريخية المختلفة للتاريخ الإسلامي، وهي السمة الرئيسية للشريعة الإسلامية (Hallaq, 2005).

المنهجية:

في هذا البحث، سيتم اعتماد المنهجية التحليلية لفهم التغيرات التي طرأت خلال الفترات التاريخية، وأسبابها، والآثار التي أحدثتها. كما سيتم استخدام المنهجية التاريخية لتحليل التغيرات التي طرأت على مصادر الشريعة الإسلامية عبر مختلف الفترات التاريخية. سيستخدم المنهج المقارن لدراسة مختلف المذاهب الفكرية، إلى جانب دراسة المصادر الأولية والثانوية للشريعة الإسلامية، مثل مبادئ الفقه والكتب الفقهية والأبحاث المعاصرة.

المناقشات:

مراحل تطور الشريعة الإسلامية:

لم تتراكم الثروة القانونية التي نفخر بها اليوم دفعة واحدة، بل جمعت على مدى أربعة عشر قرناً، بدءاً من فجر الإسلام وإشراق شمسها على الأرض. وقد استخدم الباحثون في هذه المراحل مناهج بحثية مختلفة، وفقاً لمنهجياتهم. وقد حددت هذه المراحل بست فترات (Hallaq, 1997).

١ - عصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم

٢ - فترة الخلفاء الراشدين

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

- ٣ - بعد فترة الخلفاء الراشدين حتى بداية القرن الثاني الهجري
- ٤ - من بداية القرن الثاني الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري
- ٥ - من منتصف القرن الرابع الهجري حتى سقوط بغداد
- ٦ - من سقوط بغداد إلى اليوم

تطور الشريعة الإسلامية عبر العصور:

ترافق تطور الشريعة الإسلامية مع مرور الزمن- وقد ذكر الفقهاء في الفقه الكلاسيكي ستة عصور (Zarqa, 1968)، وحددوا مصادر الشريعة الإسلامية في كل عصر، وهي موضحة أدناه-

الفترة الأولى (الفترة النبوية):

الفترة النبوية هي الفترة التي عاش فيها النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه- وهي الفترة الذهبية التي تشكلت فيها الشريعة الإسلامية بمعناها الحقيقي، إذ وضعت فيها أحكام الشريعة الإسلامية وأكملت وحست.

وقد قام النبي محمد صلى الله عليه وسلم بواجبه في تبليغ أحكام الشريعة الإسلامية بأمر من الله تعالى. يقول الله تعالى في القرآن الكريم: " وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ " (Al-Qur'an, 5:49)

وقال كذلك: " إِنْ أَلْحَمُّ إِلَّا لِلَّهِ " (Al-Qur'an, 12:40)

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

مصادر الشريعة الإسلامية خلال هذه الفترة: (Abu Zahrah, 1958)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الإجماع

الفترة الثانية (الخلفاء الراشدون):

الشريعة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين تبدأ هذه الفترة من وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم و تنتهي في السنة 41 للهجرة. وفي هذه الفترة، كان كبار الصحابة يشغلون المناصب الرئيسية في الدولة الإسلامية.

العوامل التي أثرت على الشريعة الإسلامية خلال هذه الفترة:

أ- اتساع رقعة الدولة الإسلامية

ب- اختلاط العرب مع الآخرين

مصادر الشريعة الإسلامية خلال هذه الفترة: (Abu Zahrah, 1958)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الإجماع

رابعاً: الإجماع

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها

الفترة الثالثة (فترة التكوين الفقهي المبكر):

الفقه الإسلامي خلال فترة الصحابة والتابعين، تبدأ هذه الفترة من عام 41 هـ وتستمر حتى بداية القرن الثاني الهجري-

مصادر الفقه الإسلامي خلال هذه الفترة: (Khallaf, 1996)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الاجتهاد

رابعاً: الإجماع

تتميز هذه الفترة بخصائص فريدة أثرت في تشكيل الشريعة الإسلامية ومنها:

- صعوبة تحقق الإجماع-
- انتشار الصحابة في الأمصار-
- انتشار رواية الحديث-
- ظهور الكذب في الحديث-
- ظهور مناهج أهل الحديث وأهل الرأي في الاستدلال-

الفترة الرابعة (الفترة الكلاسيكية لترسيخ المذاهب):

تغير مصادر الشريعة الإسلامية عبر الفترات التاريخية ودورها في تطورها واستمرار حركتها **I**
تعرف هذه الفترة أيضاً بفترة ازدهار التاريخ الإسلامي، إذ شهدت تأسيس أربعة مذاهب فكرية-
تبدأ هذه الفترة مع بداية القرن الثاني الهجري وتنتهي مع منتصف القرن الرابع الهجري- وتتميز هذه الفترة عن
غيرها بثلاث خصائص:

- أولاً: ازدهرت الشريعة الإسلامية في هذه الفترة ازدهاراً كبيراً.
- ثانياً: في هذه الفترة، تم تدوين العلوم الإسلامية وتدوينها.
- ثالثاً: في هذه الفترة، تم تأسيس العديد من المذاهب الفقهية.

تتميز هذه الفترة المزدهرة للشريعة الإسلامية بالعوامل التالية:

- اهتمام خاص من الخلفاء العباسيين بالشريعة الإسلامية والفقهاء.
- حرية الرأي.
- نمو الحركة الأكاديمية.
- كثرة الفتاوى.
- تدوين العلوم.

مصادر الشريعة الإسلامية خلال هذه الفترة: (Abu Zahrah, 1958)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الإجماع

رابعاً: القياس

خامساً: القياس

سادسا: الإستحسان

سابعا: العرف

ثامنا: الإستصلاح كمصدر من مصادر التشريع

الفترة الخامسة (العصر ما بعد الكلاسيكي والتقليد):

تمتد الفترة الخامسة من منتصف القرن الرابع الهجري حتى سقوط بغداد، حيث استمر الإسلام في الانتشار الجغرافي، وبرزت الحاجة إلى إنشاء نظام قضائي إسلامي في هذه المناطق - خلال هذه الفترة، أنشئت أنظمة قضائية واسعة في مدن عديدة، منها القاهرة ودمشق وبغداد- كما تعززت خلالها المذاهب الفكرية التي تأسست في القرن الرابع- وشهدت هذه الفترة بروز التقليد، وبدأت هذه المذاهب الأربعة في التطبيق العملي-

مصادر الشريعة الإسلامية خلال هذه الفترة: (Hallaq, 1997)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الإجماع

رابعاً: القياس

خامساً: العرف

سادساً: الإستحسان

سابعاً: الإستصلاح كمصدر من مصادر التشريع

الفترة السادسة (العصر الحديث وإحياء الاجتهاد):

تمتد الفترة السادسة من سقوط بغداد إلى يومنا هذا- خلال هذه الفترة، لم يشهد الفقه تطورًا ملحوظًا، إلا أن الفقه الإسلامي ظل نشطًا إلى حد ما في بعض القضايا المعاصرة- في أغلب الأحيان، كان يعتمد نظام التطبيق، الذي استمر بموجبه القضاء في أداء وظائفه- وبهذه الطريقة، قدم القانون الإسلامي حلولاً للمشاكل- خلال هذه الفترة، برزت الحاجة إلى الاجتهاد كضرورة أساسية لإيجاد حلول للقضايا التي ظهرت في ذلك العصر-

مصادر الشريعة الإسلامية في هذه الفترة: (Kamali, 2008)

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية

ثالثاً: الإجماع

رابعاً: القياس

خامساً: الاجتهاد

سادساً: العرف

سابعاً: الإستحسان

ثامناً: الإستصلاح كمصدر من مصادر التشريع

المؤسسات شبه القانونية:

لا يقتصر دور القضاة على إصدار الأحكام، ولا يستطيع قاضٍ واحد إقامة العدل بمفرده فإلى جانب القضاة، توجد العديد من الإدارات والأقسام والمكاتب التي تضطلع بدور حيوي في تحقيق العدالة للناس- وتعرف هذه المؤسسات بالمؤسسات شبه القانونية- وهي تشكل الركيزة الأساسية للقضاء-

المؤسسات شبه القانونية واردة أدناه:

أ: السجون-

ب: الحبس القضائي-

ج: الأفتاء-

د: التحكيم-

ه: المرافعة-

أُنشئت المؤسسات شبه القانونية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد واصل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، هذه التوجيهات (Ghazi, 2005).

كما يقيم القضاة العدل والقانون والنظام بين الناس، إلا أن هناك عقبة تعترض سبيلهم، فلا يستطيع القاضي وحده تحقيق العدالة، بل توجد جهات أخرى تضطلع بدور حيوي في هذا الصدد. تعدّ المؤسسات شبه القانونية ركيزة أساسية للقضاء، وقد تكون هذه المؤسسات مكاتب محاماة أو هيئات حكومية، ويعرف العامل فيها بالمساعد القانوني-

المؤسسات شبه القانونية مذكورة أدناه:

السجن: هو مكان تحتجز فيه الحكومة المتهمين أو السجناء بغرض إعادة تأهيلهم- وقد أنشئ نظام السجون في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (Razaq, 2020).

الحبس القضائي: هو مكان احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة- وقد استحدث عمر بن الخطاب الحبس القضائي في منتصف القرن الثاني الهجري (Al-Dawoody, 2017).

الفتوي: إذا أصدر شخص (عالم) رأياً في أي قضية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، فإن عملية إصدار الرأي تسمى فتوي- وقد أنشئت مؤسسات الفتوى في عهد عمر بن الخطاب (Hallaq, 2009).

التحكيم: إذا أصدر قاضٍ حكماً يلزم الجميع بقبوله، فإنه تسمى هذه العملية تحكيمياً. بدأ التحكيم في العصر الأول، وأنشئت مؤسسته الرسمية في العصر الثاني (Khallaf, 1996).

المرافعة: المرافعة هي فن عرض قضية المتنازعي على القاضي بطريقة سليمة. وفي العصر الأول، كان يسمع للناس بعرض قضاياهم على النبي محمد صلى الله عليه وسلم عن طريق وسيط، ولكن في العصر الثاني، أصبح هذا المجال أكثر قوة وتنظيماً (Coulson, 1964).

النتائج:

تُظهر هذه الدراسة أن مصادر الشريعة الإسلامية ثابتة في جوهرها بشكل أساسي، ولكن على مر العصور التاريخية طرأت تغييرات تطويرية على تطبيق هذه المصادر. وقد أدى ظهور المذاهب الفقهية والخلافات العلمية بين الفقهاء إلى توسيع نطاق الشريعة وتعميقها. وعلى مر العصور، لعبت عناصر مثل الاجتهاد والمصلحة والعرف دوراً حاسماً في التطور القانوني والمنطقي والتطوري للشريعة الإسلامية. ويترتب على ذلك أن القانون الإسلامي هو نظام متطور، يظل متمسكاً بمبادئه الأساسية عبر الزمن، بينما يحدث تغييرات في تطبيقه وفقاً للظروف والأحداث.

الخلاصة:

لم يأت القانون الإسلامي دفعةً واحدة، بل مرّ تدريجياً عبر عصر النبوة، والخلفاء الراشدين، والصحابة، والتابعين، واستمرّ في التشكل، ولم يشهد أي جمودٍ خلال هذه المراحل. واجه القانون الإسلامي التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية والأسرية والاقتصادية في كلّ عصر، وقدم حلولاً لها، حتى أسست السلطة القضائية مكانةً مستقلة في النظام القضائي الإسلامي.

وفي هذا المجال، حافظت القضاة، وفقاً لخلفتهم الأكاديمية والفقهية على جوهر القانون الإسلامي وعززوه. يظهر هذا بوضوح التطور التدريجي والمرنة والتطبيق العملي للقانون الإسلامي، مبيّناً للعالم أن

العدالة الإسلامية المنهجية ليست مجرد قرارٍ قضائي عادل بين الأطراف، بل إنَّ النظام القضائي الإسلامي يفتح الباب أمام تحسين المعايير الإنسانية في جميع جوانب الحياة، وبناء مجتمعٍ ساوٍيٍّ- يسهم هذا البحث في نضج التطبيق العملي للقانون الإسلامي-

شكر وتقدير

يتقدم الباحث محمد عتيق الرحمن بالشكر إلى قسم الفقه وأصول الفقه، عبد الحميد أبو سليمان، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، لإتاحة بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال

تضارب المصالح

يعلن ويعترف الباحث محمد عتيق الرحمن بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث

صمم محمد عتيق الرحمن هذه الدراسة وجمع بعض الدراسات السابقة لكتابة هذا المقال.

REFERENCES

- Abu Zahrah, M. (1958). *Tarikh al-madhahib al-Islamiyyah*. Dar al-Fikr al-'Arabi.
- Al Dawoody, A. (2017). *Punishment in Islamic law: A critique of the Hudud Bill of Kelantan*. Palgrave Macmillan.
- Al-Ghazzālī, A. H. M. ibn M. (1997). *Al-Mustasfā min 'ilm al-usūl*. Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Khaṣṣāf, A. B. (1978). *Adab al-qāḍī* (F. Ziyāda, Ed.). American University in Cairo Press.
- Al-Mawardi, A. H. (1996). *Al Ahkam al Sultaniyyah wa al Wilayah al Diniyyah*. Dar al Kutub al 'Ilmiyyah.
- Al-Qur'an. (n.d.). *Al-Ma'idah* (5:49).
- Al-Qur'an. (n.d.). *Yusuf* (12:40).
- Al-Shāṭibī, A. I. (2004). *Al-muwāfaqāt fī uṣūl al-sharī'ah* (Vols. 1-4). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.

- Al Shafi'i, M. i. I. (1991). *Al Risalah*. Dar al Fikr.
- Coulson, N. J. (1964). *A history of Islamic law*. Edinburgh University Press.
- Ghazi, M. A. (2005). *Muhazirat e fiqh*. Al Faisal Nashiran.
- Hallaq, W. B. (1997). *A history of Islamic legal theories: An introduction to Sunni usul al fiqh*. Cambridge University Press.
- Hallaq, W. B. (2005). *The origins and evolution of Islamic law*. Cambridge University Press.
- Hallaq, W. B. (2009). *An introduction to Islamic law*. Cambridge University Press.
- Ibn Farḥūn, I. ibn 'A. (1980). *Tabṣirat al-ḥukkām fī uṣūl al-aqḍiyah wa-manāḥij al-aḥkām*. Dār al-Kutub al-'Ilmiyah.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, M. i. A. (1955). *I'lām al-muwaqqi'īn 'an Rabb al-'Ālamīn* (M. al-D. 'Abd al-Ḥamīd, Comp.) (Vols. 1-2). Maṭba'at al-Sa'ādah.
- Imam Sarakhsi. (2017). *Mabsut* (Vols. 1-30). Dar-al-kutub al-ilmiya.
- Kamali, M. H. (1989). *Principles of Islamic jurisprudence*. Pelanduk Publications.
- Kamali, M. H. (2008). *Shari'ah law: An introduction*. OneWorld Publications.
- Khallaf, A. al-W. (1996). *Tarikh al-tashri' al-Islami*. Dar al-Qalam.
- Makdisi, J. (2019). *An introduction to Islamic law*. Oxford University Press.
- Māwardī, 'A. i. M. (2000). *al-Aḥkām al-sultānīyah*. al-Maktabah al-Tawfiqīyah.
- Rāzī, F. D. M. i. U. (1992). *Al-Maḥṣūl fī 'ilm uṣūl al-fiqh*. Mu'assasat al-Risālah.
- Razaaq, K. (2020). The jail system from Prophetic era to the era of Abbasids. *Epistemology*, 7(7), 1-15.
- Zarqa, M. A. (1968). *Al-madkhal al-fiqhi al-'amm* (Vol. 1). Dar al-Qalam.